

العنوان:	الإستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الإماراتية وريادتها : بين الواقع وإستشراف المستقبل
المصدر:	شؤون اجتماعية - الامارات
المؤلف الرئيسي:	الكربي، نورة ناصر
المجلد/العدد:	مج34, ع135
محكمة:	نعم
التاريخ الميلادي:	2017
الشهر:	خريف
الصفحات:	113 - 142
رقم MD:	851486
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	ACI, EduSearch
مواضيع:	الإستراتيجية الوطنية، حقوق المرأة، المرأة الإماراتية، الإتحاد النسائي العام، الإمارات، المجتمع الإماراتي
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/851486

الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الإماراتية وريادتها: بين الواقع واستشراف المستقبل

أ. نورة ناصر الكربي

113

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى معرفة مسيرة استراتيجية تمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة وريادتها (2015-2021)، والمرتكزات التي انطلقت منها، والأولويات التي ركزت عليها، ومستقبل المرأة الإماراتية من حيث التمكين والريادة في ظل هذه الاستراتيجية الوطنية، ولغرض تنفيذ أهدافه فقد استخدم البحث المنهج المقارن والمنهج التحليلي الوصفي. منطلقاً من تساؤل رئيسي تمثل في «ما دور الاستراتيجية الوطنية (2015-2021) في تمكين وريادة المرأة الإماراتية؟» ومن هذا التساؤل تم اشتقاق عدد من الأسئلة الفرعية تمثلت على النحو التالي:

(أ) ما هي المرتكزات التي انطلقت منها الاستراتيجية الوطنية؟

(ب) ما هي الأولويات التي ركزت عليها هذه الاستراتيجية؟

(ج) ما هو مستقبل المرأة الإماراتية بعد تنفيذ هذه الاستراتيجية؟

وتوصل البحث إلى جملة من النتائج واقتراح عدداً من التوصيات والمقترحات وهي باختصار أن على جميع مؤسسات المجتمع المدني مساندة أهداف الاستراتيجية والمساهمة في إنجاح هذا

● طالبة دكتوراه في كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والقانونية - جامعة غرناطة - إسبانيا

العمل الوطني، في سبيل تطوير المجتمع وإخراجه من قائمة الدول النامية، كما أن على الجهات المسؤولة عن تنفيذ هذه الاستراتيجية القيام بالتقييم المستمر للوقوف على أي خلل يمكن أن يحدث أثناء التنفيذ الميداني لبنود هذه الاستراتيجية، بالإضافة إلى إجراء المزيد من الدراسات والبحوث النظرية منها والميدانية، من أجل تنفيذ دقيق لهذه الاستراتيجية، وتمكن التوصية الأخيرة في دور المرأة الإماراتية والمساهمة المباشرة في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، إذ إن هذه الاستراتيجية لن يكتب لها النجاح المطلوب بدون جهود ومشاركة المرأة نفسها.

المصطلحات الأساسية (التمكن، تمكين وإدماج الفئات ذات الخصوصية، النوع الاجتماعي، التنمية الشاملة، المسؤولية المجتمعية).

المقدمة :

المنتبع لمسيرة المرأة في دولة الإمارات يتلمس على الفور مدى التغييرات المهمة والسريعة التي حصلت لواقع تمكين المرأة الإماراتية وريادتها في مجالات الحياة جميع، فقد تمثلت هذه التطورات في بداية الأمر بتأسيس الاتحاد النسائي العام سنة 1975 كنقطة انطلاق لتمكين المرأة وتطويرها وإحداث نقلة نوعية في مسيرتها، وذلك برعاية مباشرة لصاحب السمو الشيخ زايد رحمه الله، ومواصلة هذا النهج من قبل سمو الشيخ خليفة بن زايد ودعمه المستمر للمرأة، وفتح آفاقاً واسعة لتعليمها ومن ثم عملها في مختلف قطاعات الدولة، ولم يتوقف الأمر على ذلك فقد دعمت سمو الشخة فاطمة بنت مبارك، الملقبة بأم الإمارات، الاتحاد النسائي العام في وضع الخطط والاستراتيجيات وتنفيذ العديد من البرامج المهمة بهدف تمكين المرأة وبناء قدراتها بما يتناسب والتطورات الحاصلة على مستوى العالم، وكل ذلك كان بهدف الارتقاء بواقع المرأة إلى أعلى مراتب التطور التي تهاز بها مثيلاتها في المجتمعات المتطورة وعدم الاكتفاء بالتميز على مستوى الإقليمي، كما ينبغي التنويه إلى دور خطة العمل الوطنية للمرأة في دولة الإمارات والتي سبق أن أقرها الاتحاد النسائي العام خلال عام 1999، ومدى تأثيرها في إحداث نقلات نوعية في مدى تمكين المرأة الإماراتية.

كما تعد الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة الإماراتية في عام 2002 من الإنجازات البارزة التي تحسب للاتحاد النسائي العام، وتعتبر محطة مهمة في تاريخ المرأة الإماراتية، وقد توالى الاستراتيجيات التي تدفع باتجاه تمكين المرأة الإماراتية وتطويرها، وتوجت هذه المسيرة بالاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة الإماراتية وريادتها (2021/2015).

إن من أهم مبادئ التخطيط السليم هو عملية التقييم المستمرة والدائمة، ولذلك جاءت هذه الدراسة لتمثل محاولة إعادة قراءة استراتيجية تمكين المرأة الإماراتية وريادتها، لمعرفة الواقع الذي انطلقت منه هذه الاستراتيجية وما تحقق منها على أرض الواقع، وما هو مستقبل تمكين المرأة الإماراتية وريادتها بعد تنفيذ هذه الاستراتيجية، وكل ذلك في سبيل تنمية وتطوير المرأة الإماراتية خاصة وتنمية وتحديث المجتمع الإماراتي بوجه عام.

أهمية وأهداف البحث:

تكمن أهمية البحث في ضرورة التقصي والمتابعة والتقييم الدائم الذي ينبغي أن يجري لاستراتيجية تمكين المرأة الإماراتية، فالتخطيط السليم يتطلب معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف فيه بصورة مستمرة، من أجل تعزيز نقاط القوة وتلافي ومعالجة نقاط الضعف، والتخلص من آثارها وانعكاساتها السلبية، كما أن إجراء المقارنات العلمية والموضوعية للاستراتيجية الوطنية للمرأة الإماراتية الحالية مع الاستراتيجيات المكملة لبناء الدولة التي وضعتها سيسهم في تحديد مدى التقدم الحاصل في الأهداف المنشودة على المسارين، وما تحقق منها، وما لم تتمكن الاستراتيجية من تحقيقه، وكل ذلك سيقدم خدمة كبيرة من الناحية العلمية والعملية لأصحاب القرار وللمختصين في مجال وضع الاستراتيجية، وسيرشدهم إلى الارتقاء بدور المرأة وزيادة تمكينها في جوانب الحياة جميع.

كما أن هذا البحث سيسهم في زيادة المصادر والدراسات التي قدمت في مجال دراسات المرأة والتمكين، وسيقدم للمكتبة دراسة أخرى لها تجمع الناحية العلمية والميدانية في هذا المجال، مما سيؤدي إلى إغناء المكتبة العربية عامة ومكتبة دولة الإمارات خاصة، كما سيعطي دفعة مضافة في مجال الاهتمام بدراسات المرأة.

أما أهداف البحث فقد تمثلت في معرفة مسيرة استراتيجية تمكين المرأة في دولة الإمارات (2015-2021)، وما هي المرتكزات التي انطلقت منها؟ وماهي الأولويات التي ركزت عليها؟ وما هو مستقبل المرأة الإماراتية من حيث التمكين والريادة بعد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية في دولة الإمارات العربية المتحدة؟

منهجية البحث:

لغرض تنفيذ هذا البحث فقد استخدمت مجموعة من المناهج العلمية، انطلاقاً من مبدأ تعدد المناهج في دراسة الموضوع وتحليله، حيث تم التركيز على المنهج المقارن من خلال إجراء

المقارنات بين الاستراتيجية الوطنية (2015-2021) وبين الاستراتيجيات التي سبق لدولة الإمارات أن تبنتها منذ عام 2002، والخروج من هذه المقارنات بعدد من الملاحظات بما يخدم واقع تمكين المرأة، فضلاً عن أن هذه المقارنات ستقدم خدمة في بناء الاستراتيجيات المقبلة، وتحديد ما تحقق منها، أو التطورات والتغيرات التي استحدثت في الاستراتيجية الحالية، كما استخدم المنهج الوصفي التحليلي من خلال استخدام الإحصائيات والجداول في مجالات الحياة جميع والخاصة بالمرأة في دولة الإمارات، وإجراء التحليل العلمي والموضوعي لهذه الجداول مما قد يساهم البحث في تقديم صورة دقيقة عن واقع ومستقبل عملية تمكين المرأة وريادتها.

تساؤلات البحث:

ينطلق البحث من التساؤل الرئيسي التالي: «ما دور الاستراتيجية الوطنية (2015/2021) في تمكين المرأة الإماراتية وريادتها؟» ولغرض تسهيل إجراء الدراسة لجأت الباحثة إلى تفكيك هذا التساؤل إلى عدد من التساؤلات الفرعية المتمثلة في الآتي:

1. ما هي المرتكزات التي انطلقت منها الاستراتيجية الوطنية (2015/2021)؟
2. ما هي الأولويات التي ركزت عليها الاستراتيجية الوطنية (2015/2021)؟
3. ما هو مستقبل المرأة الإماراتية بعد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية (2015/2021)؟

مصطلحات البحث

هنالك العديد من التعاريف لكل مفهوم من المفاهيم المستخدمة في هذا البحث، ولكي يكون هناك انسجام واتساق في النظرة إلى هذه المفاهيم بين هذا البحث من جهة وبين الاستراتيجية قيد الدراسة من جهة أخرى، فقد رأت الباحثة أن تستخدم التعاريف التي استخدمتها هذه الاستراتيجية نفسها كما هو مبين أدناه:

1. التمكين:

نظرت الاستراتيجية إلى مفهوم التمكين على أنه «إزالة جميع المعوقات الثقافية، والتشريعية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والإدارية وغيرها، إن وجدت، والتي من شأنها أن تعطل وتعرق مشاركة المرأة في مختلف القطاعات وتقلل من فرصها في التنمية والحياة، كما أنها أيضاً عملية الوصول إلى ما نصبو إليه وتنمية القدرات الذاتية للفرد، بهدف المشاركة الإيجابية في تشكيل حياته الشخصية وحياة مجتمعه في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية» (الاتحاد النسائي العام، 2015، أ: 28).

2. تمكين وإدماج الفئات ذات الخصوصية:

حسب الاستراتيجية أيضاً فإن تمكين وإدماج الفئات ذات الخصوصية «يقصد به إزالة جميع المعوقات الثقافية، والتشريعية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والإدارية والمعمارية، وأية معوقات أخرى، والتي من شأنها أن تعطل وتعرق مشاركة المرأة الضعيفة وذات الاحتياجات الخاصة في مختلف القطاعات وتقلل من فرصها في التنمية والحياة؛ ويقصد بالفئات الضعيفة من النساء في المجتمع أي النساء اللاتي يحتجن للمزيد من الحماية والرعاية كالمرأة المطلقة، الأرملة، المسنة، المعيلة، المرأة بدون مأوى، والمعاقة، والتي تعاني من صعوبات في التعلم، والتي تعاني من تخلف في النمو العقلي أو البدني، والفقيرة، والمرأة الضعيفة من حيث قدرتها ووصولها لمراكز القوة... إلخ، إذ تعتبر هذه الفئات من أكثر الفئات حاجة لتوجيه برامج التمكين والإدماج في عملية التنمية الشاملة المستدامة» (الاتحاد النسائي العام، 2015، أ: 30-31).

3. النوع الاجتماعي:

يقصد بالنوع الاجتماعي في سياق الاستراتيجية «الأدوار الاجتماعية والتنموية التي يحددها المجتمع لكل من الرجل والمرأة وفق العادات والتقاليد والقيم السائدة في مجتمع ما وفي فترة زمنية معينة، وورد استخدامه في الاستراتيجية في إطار التأكيد على الاهتمام باحتياجات كل من المرأة والرجل في رسم السياسات وسن التشريعات وتصميم المشاريع والبرامج» (الاتحاد النسائي العام، 2015، أ: 28).

4. التنمية الشاملة:

نظرت الاستراتيجية إلى التنمية الشاملة على أنها «توفير الآليات والأساليب والوسائل لكل فرد للحصول على فرص متساوية ومتكافئة؛ وهي بهذا المفهوم تركز على البعد الإنساني، أي أنها تجعل الفرد مشاركاً مستفيداً من عمليات التنمية، وتشمل عملية التنمية أربعة عناصر رئيسة هي: الإنتاجية، والعدالة الاجتماعية، والاستدامة، والتمكين» (الاتحاد النسائي العام، 2015، أ: 30).

5. المسؤولية المجتمعية:

حسب الاستراتيجية يقصد بالمسؤولية المجتمعية «تكامل اهتمامات المؤسسات الربحية في المجتمع والبيئة من حيث العمليات المختلفة وتفاعلها مع جميع المتعاملين على أساس طوعي، وهذا يعني الحفاظ على التواصل المستمر مع جميع الجهات المعنية على أساس من القيم الأخلاقية واحترام المجتمعات المحلية والموظفين والبيئة وهي مصممة لتوفير قيمة مستدامة للمجتمع ككل» (الاتحاد النسائي العام، 2015، أ: 32).

الدراسات السابقة :

هناك عدد كبير من الدراسات السابقة في موضوع استراتيجية تمكين المرأة، ومن الأهمية بمكان استعراض الأفكار العامة والنتائج الرئيسية لمجموعة من هذه المساهمات العلمية وذلك على النحو التالي:

الدراسة الأولى: دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية (العامري، صالحة سهيل، 2013) :

اهتمت هذه الدراسة ببحث الدور الذي تؤديه المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية (2001/2012)، وفق منهج الوصف التحليلي، واستنتجت أن أوضاع المرأة الإماراتية في تطور مستمر مع تفاوت هذا التطور من إمارة إلى أخرى، حيث إن البيئة الاجتماعية والثقافية بمكوناتها المختلفة هي بيئة حاضنة ودافعة لانطلاق المرأة لوصولها إلى مراتب متقدمة في مجالات الحياة المتعددة الاجتماعية والثقافية والتعليمية والسياسية والاقتصادية، كما أن النخب السياسية في دولة الإمارات تسعى بكل جهد للتعامل بإيجابية مع القيود الاجتماعية والثقافية التي تعوق مشاركة المرأة في الحياة العامة، الأمر الذي ساعد المرأة على المشاركة الفاعلة في مجالات الحياة جميع، وخلصت الدراسة إلى أن درجة نمو الوعي السياسي للمرأة الإماراتية مرهون بمدى تقدمها في مجالات التعليم وزيادة قدرتها في الدخول بمجالات العمل وتوليها مناصب قيادية في مجال الاقتصاد وبروزها كسيدة أعمال، إضافة إلى قدرتها على تنظيم نفسها في بناء مؤسسي يدافع عن قضاياها وحقوقها، كما خرجت الدراسة ببعض التوصيات والمقترحات من أجل زيادة فاعلية ومشاركة المرأة الإماراتية في الجانب السياسي وتولي المناصب القيادية في الدولة.

الدراسة الثانية: تقييم الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام 2006-2010 (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2012) :

تم وضع تقرير تقييمي شامل من قبل اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، حيث تبين من خلال هذا التقرير أن الأردن استطاع أن يحقق العديد من أهداف الاستراتيجية وخاصة في المجالات المتعلقة بتعديل القوانين وتعزيز فرص المرأة التعليمية والارتقاء بأوضاعها الصحية والحد من العنف الممارس ضدها وتوفير حماية قانونية للنساء المعنفات وتقديم خدمات الإيواء والإرشاد والاستشارات القانونية، الأمر الذي ساهم بتحسين نسبي في أوضاع النساء والفتيات من ذوات الاحتياجات الخاصة، كما تم تأسيس عملية إدماج النوع الاجتماعي في عدد من المؤسسات

الحكومية، حيث تبنت الحكومة مفهوم الموازنة المستجيبة لاحتياجات كل من المرأة والرجل (الحساسة للنوع الاجتماعي)، وتطوير الإحصاءات والبيانات المصنفة حسب النوع الاجتماعي، وإحداث تأثيرات إيجابية على أوضاع المرأة بشكل عام، إلا أنها لم تتمكن من معالجة الأسباب المتجذرة الكامنة في التقاليد والثقافة السائدة والتي ما زالت تعيق تقدم المرأة، كما كانت لتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 الأثر الأكبر على القطاع النسائي، كما كان لغياب التخصص وتشابك الأدوار بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية دوراً مهماً في إضعاف البرامج والمشاريع التي تستهدف المرأة، فعلى سبيل المثال أدى اعتماد برامج ومشاريع مؤسسات المجتمع المدني بشكل شبه كامل على التمويل من الجهات المانحة إلى التذبذب في توفير وتنفيذ هذه البرامج والخدمات، وخلصت الدراسة إلى أن من أهم عوامل النجاح في هذه المشاريع المقاربة التكاملية التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية للاستراتيجية، وعضوية مختلف الجهات المعنية بتحقيق أهداف الاستراتيجية، حيث رصد التقرير التقييمي بالتفصيل أوجه الإنجاز والإخفاق والعوامل والأسباب المؤثرة على كل منها، وأوصى بعدد من التوصيات في هذا الشأن، وفي ضوء هذه المعطيات والنتائج تم إعداد الاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام (2012/2015) بمنهجية علمية حديثة راعت نتائج التقرير التقييمي.

الدراسة الثالثة: تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة (الجهاز المركزي للإحصاء في العراق وآخرون، 2012) :

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من مدى توفر العوامل المساعدة لتمكين المرأة وقياس التباينات المختلفة في مدى توفر تلك العوامل، ودراسة مستويات التمكين المختلفة على مستوى الأسرة والمجتمع، وقياس مختلف أشكال تبايناتها، فضلاً عن دراسة مدى انعكاس توفر العوامل المساعدة (البيئة المواتية) على تمكين المرأة، كما اعتمدت هذه الدراسة على تحليل بيانات الـ (I-WISH) من خلال تحليل المعلومات المستوفاة من استمارة المرأة المرتبطة باستمارة الرجل بصيغ مختلفة، وقد خرجت بعدد من النتائج منها الأهمية البالغة لتعليم المرأة للمستوى الإعدادي صعوداً، والتأثير الإيجابي لعمل المرأة في تمكينها اقتصادياً واجتماعياً، والأثر الكبير لدور قيم النوع الاجتماعي للمرأة والرجل والمجتمع، كما رصدت الدراسة ارتفاع المشاركة السياسية أيضاً مع ارتفاع مستوى دليل قيم النوع الاجتماعي للمرأة، ومدى استخدام النساء لوسائل المعرفة مثل التلفزيون وشبكة الإنترنت، كما أن مشاركة المرأة في الأنشطة المجتمعية كان له تأثير إيجابي في

المشاركة في صنع القرار الأسري والمشاركة السياسية على الرغم من التدني الشديد في المشاركة في تلك الأنشطة، بالإضافة إلى الأثر السلبي للزواج المبكر الذي ارتبط بتزايد العنف ضد المرأة، وبينت الدراسة كذلك أن عدم الانتفاع من فرص التعليم أو الحصول على الرعاية الصحية أو المشاركة في الأنشطة المجتمعية والسياسية مرتبط بتقييد حرية حركة المرأة من قبل الرجال في الأسرة وخلفيتهم الثقافية والتعليمية وطبيعة عملهم وفارق السن بين الأزواج، لذا تكون مساحة مشاركتها أوسع في الأسرة النووية عنه في الأسرة الممتدة، كما خرجت ببعض التوصيات والمقترحات.

الدراسة الرابعة: توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية دراسة استشرافية (الشلال، خالد، 2005) :

هدفت الدراسة إلى معرفة توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية من حيث توجهات المعرفة السياسية، والاقتناع بالمشاركة السياسية، واستعداد المرأة لممارسة العمل السياسي، استخدمت الدراسة عينة تتكون من (407) امرأة كويتية في عمر العشرين عاماً فأكثر، حيث توصلت إلى عدد من النتائج منها أن المعرفة السياسية لدى المرأة الكويتية تعد متوسطة وتميل إلى الانخفاض وأن هذه المعرفة تزداد بزيادة مستوى تعليم المرأة، وأن هناك افتقاراً بمسألة المشاركة السياسية للمرأة، وأن هذه القناعة ترتفع بزيادة مستوى التعليم، كما أن الدخل يتفاعل مع العوامل الأخرى ليلعب دوراً جوهرياً في التأثير على مدى قناعة النساء المبحوثات بالمشاركة السياسية.

الدراسة الخامسة: التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع (بلول، صابر، 2009) :

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع تمكين المرأة العربية وتحليله سياسياً، وتحديد معوقات المشاركة السياسية للمرأة العربية فضلاً عن اقتراح استراتيجية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة العربية، واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج منها وجود فجوة كبيرة جداً بين الواقع الذي تعيشه المرأة العربية وبين التوجهات والقرارات الدولية في مجال تمكين المرأة سياسياً، وأن هناك ارتباطاً وثيقاً بين التمكين السياسي للمرأة العربية وثقافة المجتمع العربي وقيمه، كما أن هناك علاقة واضحة بين التمكين السياسي للمرأة العربية والمشاركة الاقتصادية، كما أن هناك ارتباطاً

واضحاً بين مستوى تعليم المرأة والتشريعات وبين تمكين المرأة العربية، وأن هناك علاقة وثيقة بين فعالية الأحزاب السياسية والمنظمات الأهلية المدنية وبرامجها التي تدعم مشاركة المرأة نسبياً وبين التمكين، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة تمثيل المرأة العربية في المؤسسات البرلمانية والمجالس التشريعية والسياسية ومواقع اتخاذ القرار، وزيادة نسبة تمثيلها في الأحزاب والاتحادات والجمعيات والمجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني فضلاً عن زيادة نسبة تمثيل المرأة في المؤسسات العربية المشتركة والإقليمية والدولية.

الدراسة السادسة: المشاركة السياسية للمرأة العربية ومآلاتها المتعثرة في الانتقال الديمقراطي الراهن: التجربة التونسية مثلاً (الشيباني، مصباح، 2014):

هدفت الدراسة إلى معرفة وتحديد واقع التجربة السياسية المعاشة للمرأة التونسية، وانطلقت من دراسة خصائص المجتمع الذي تنتمي إليه المرأة لكي تتعرف على ما إذا كان ما تشهده اليوم من تحول سياسي هو «ظرفي» وسطحي أم هو تحول «بنوي» وعميق، ولغرض فهم معوقات تفعيل حضور المرأة العربية في الحقل السياسي فقد اهتمت الدراسة بقراءة تاريخ التجارب السياسية القديمة والمعاصرة، وتوصلت إلى عدد من النتائج مثل: أن الديمقراطية ليست قراراً سياسياً أو تشريعاً دستورياً وقانونياً، بل هي ثقافة وقيم ينشأ عليها أفراد المجتمع، ويتبعونها في سلوكياتهم اليومية وفي نظام تفاعلاتهم داخل المؤسسات السياسية والاجتماعية، وأن المشاركة السياسية ليست مجرد موقف إيجابي للتصويت أو الترشح في الانتخابات بل هي أساساً ثقافة وقيم ومحفزات وتوجهات عامة يستتبطها المواطن وتصبح وجهاً من أوجه الوعي الأخلاقي والسياسي بقضايا مجتمعه، وأن السبب الجوهري وراء نكوص المشاركة السياسية للمرأة العربية يكمن في استبداد الأنظمة العربية التي حكمت المنطقة بعد الاستقلال، وأن بناء الديمقراطية التشاركية في الحقل السياسي يتطلب ثلاث دعائم رئيسية هي التشريع والمؤسسات المرتبطة بعملية بناء الديمقراطية والديمقراطية كأسلوب حياة.

الدراسة السابعة: الاستراتيجية الإقليمية: حماية المرأة العربية الأمن والسلام (جامعة الدول العربية وآخرون 2012):

تكونت الدراسة الاستراتيجية من أربعة أجزاء، إذ ركز الجزء الأول على العديد من المعاهدات والمواثيق التي وضعتها الأمم المتحدة، والتعريف بالعديد من الهيئات التي تم إنشاؤها من أجل وقاية النساء وحمايتهن وتمكينهن من لعب دور فاعل في مجال السلام، وحمايتهن من أشكال

العنف، واحترام حقوقهن الأساسية، ومشاركة النساء في إدارة النزاع وإعادة الإعمار، أما الجزء الثاني فقد ركز على مفهوم الأمن الإنساني للمرأة ضمن إطار التنمية بمفهومها الشامل الذي تتداخل فيه الأبعاد الانسانية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وتناول العنف ضد النساء خلال النزاعات المسلحة، من حيث أشكاله وأسبابه، وأثار الحروب والنزاعات المسلحة على النساء، واهتم بالوضع الراهن للمرأة العربية في عدد من الدول العربية، في حين ركّز الجزء الثالث على الرؤية التي تؤكد على ضمان حق المرأة العربية في الحماية من جميع أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في أوقات الحرب والسلم، وحصولها على حقوقها الكاملة دون تمييز، وانطلق الهدف العام للاستراتيجية من أهمية إعداد استراتيجية عربية حول المرأة والأمن والسلام تضع إطاراً عربياً عاماً لتحفيز سائر الجهات العربية ذات العلاقة بالموضوع للعمل على حماية المرأة من كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي يتعرض له خاصة في أوقات الحروب والاحتلال والنزاعات المسلحة، وتناولت مجالات عمل ثلاثة، هي: المشاركة، والوقاية، والحماية، بحيث يتم تنفيذها على ثلاث مراحل تبدأ بمرحلة ما قبل النزاعات المسلحة والأمن والسلام، ومرحلة الطوارئ والنزاعات المسلحة، ومرحلة ما بعد النزاعات المسلحة والإعمار وإعادة التأهيل، أما الجزء الرابع فقد تناول ما بعد الاستراتيجية من حيث إعداد خطة عمل عربية وحث الدول على إعداد استراتيجيات وخطط عمل وطنية فضلاً عن آليات التعاون على المستوى العربي.

الدراسة الثامنة: تمكين المرأة في البحرين (الغرايبي، فاكر، 2011م) :

أجريت هذه الدراسة على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة البحرينية في ضوء التشريعات والقوانين المطبقة، فضلاً عن المعوقات التي تقف بوجه تمكين المرأة البحرينية. إن الموضوعية تتطلب استقصاء هذه الحقائق الموجودة في البيئة التقليدية البحرينية كالمعايير الثقافية والتوقعات، التشريعات والعمليات السياسية.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى استقصاء ثلاثة جوانب في حياة المرأة داخل البيئة البحرينية التقليدية، تتمثل في المعايير الثقافية والتوقعات (الآمال)، التشريعات، والعمليات السياسية. وكان الهدف من ذلك هو التحقق بشكل واضح من المعوقات، واقتراح الحلول المناسبة من أجل نجاح تجارب مساواة وتمكين المرأة التي بدأت في البحرين.

وخلصت الدراسة إلى وجود بعض المعوقات التي تقف بوجه تمكين المرأة، وأن التحديات التي

تقف بوجه تمكين المرأة تتمثل في المجتمع والثقافة الموروثة والجذور العميقة في التقاليد البحرينية، وعدم وجود برامج واضحة أو آليات تساهم في تمكين المرأة في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمرأة في البحرين.

مناقشة الدراسات السابقة:

بعد استعراض عدد من الدراسات السابقة، يمكن القول إن هناك اتفاقاً في بعض تفاصيل الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة، فضلاً عن وجود عدد من الاختلافات بين الدراسة الحالية وعدد من الدراسات السابقة، ويمكن تلخيص تلك الفروقات في ما يأتي:

1. اهتمت بعض الدراسات السابقة بدراسة جانب واحد من جوانب الحياة الخاصة بالمرأة، حيث ركزت دراسة (العامري، صالحة سهيل، 2013) على الدور الذي تلعبه المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية، ودراسة (الشلال، خالد، 2005) التي هدفت إلى معرفة توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية من حيث توجهات المعرفة السياسية، والاقتناع بالمشاركة السياسية، واستعداد المرأة لممارسة العمل السياسي، وهدفت دراسة (بلول، صابر، 2009) إلى معرفة واقع تمكين المرأة العربية وتحليله سياسياً، وتحديد معوقات المشاركة السياسية للمرأة العربية، أما دراسة (الشيواني، مصباح، 2014) فقد هدفت إلى معرفة وتحديد واقع التجربة السياسية المعاشة للمرأة التونسية، كما ركزت دراسة (جامعة الدول العربية وآخرون، 2012) على وقاية النساء وحمايتهن وتمكينهن من لعب دور فاعل في مجال السلام، وحمايتهن من أشكال العنف، واحترام حقوقهن الأساسية، ومشاركة النساء في إدارة النزاع وإعادة الإعمار، وهدفت دراسة (الجهاز المركزي للإحصاء في العراق وآخرون، 2012) إلى التحقق من مدى توفر العوامل المساعدة لتمكين المرأة، ودراسة مستويات التمكين المختلفة على مستوى الأسرة والمجتمع، فضلاً عن دراسة مدى انعكاس توفر العوامل المساعدة (البيئة المواتية) على تمكين المرأة. أما دراسة (الغرايبي، فاكراً، 2011م) فقد وسعت اهتمامها إلى جميع جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

أما الدراسة الحالية فقد اهتمت بجميع مجالات الحياة، وهو ما ركزت عليه استراتيجية تمكين وريادة المرأة الإماراتية.

2. اعتمدت أغلب الدراسات السابقة في البحث والتحليل على منهج الوصف التحليلي

(العامري، صالحة سهيل، 2013)، أما دراسة (الجهاز المركزي للإحصاء في العراق وآخرون، 2012) فقد اعتمدت على تحليل بيانات الـ (I-WISH) من خلال تحليل المعلومات المستوفاة من استمارة المرأة المرتبطة باستمارة الرجل بصيغ مختلفة، أما دراسة (الشلال، خالد، 2005) فقد اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة عينة تتكون من (407) امرأة كويتية في عمر العشرين عاماً فأكثر. واعتمدت دراسة (بلول، صابر، 2009) على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج التاريخي، وقد استخدمت دراسة (الشيبياني، مصباح، 2014) المنهج التاريخي من خلال قراءة تاريخ التجارب السياسية القديمة والمعاصرة في تونس، واستخدمت دراسة (جامعة الدول العربية وآخرون 2012) المنهج الوصفي التحليلي، بالاعتماد على الدراسة النظرية من خلال استعراض العديد من المعاهدات والمواثيق التي وضعتها الأمم المتحدة، والتعريف بالعديد من الهيئات التي تم انشاؤها من أجل وقاية النساء وحمايتهن وتمكينهن. أما دراسة (الغرايبي، فاكراً، 2011م) فلم توضح المنهجية التي استخدمت في الدراسة.

أما الدراسة الحالية وانطلاقاً من مبدأ تعدد المناهج في دراسة الموضوع وتحليله، فقد استخدمت عدد من المناهج العلمية، مثل المنهج المقارن والمنهج الوصفي التحليلي.

3. ركزت إحدى الدراسات السابقة على المرأة الإماراتية مثل دراسة (العامري، صالحة سهيل، 2013) وركزت دراسة أخرى على المرأة الأردنية (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2012)، واهتمت دراسة (الجهاز المركزي للإحصاء في العراق وآخرون، 2012) بالمرأة العراقية، وركزت دراسة (الشلال، خالد، 2005) على المرأة الكويتية، وعممت بعض الدراسات السابقة اهتماماتها على المرأة العربية بعمامة مثل دراسة (بلول، صابر، 2009) ودراسة (الشيبياني، مصباح، 2014) ودراسة (جامعة الدول العربية وآخرون 2012)، واهتمت دراسة (الغرايبي، فاكراً، 2011) فقد ركزت على المرأة البحرينية. أما الدراسة الحالية فقد اهتمت بدراسة الاستراتيجية الوطنية في تمكين وريادة المرأة الإماراتية، وبالتالي فإن تركيز هذه الدراسة على المرأة الإماراتية تحديداً.

4. اعتمدت بعض الدراسات السابقة على الدراسة الميدانية من خلال طرح استمارات الاستبيان وجمع البيانات والمعلومات من المبحوثين وتحليلها والخروج بنتائج حول الموضوع المدروس، ومن هذه الدراسات دراسة (الجهاز المركزي للإحصاء في العراق وآخرون،

2012) ودراسة (الشلال، خالد، 2005). في حين اعتمدت أغلب الدراسات السابقة على الدراسة النظرية في البحث والتحليل، مثل دراسة (العامري، صالحة سهيل، 2013)، ودراسة (اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، 2012)، ودراسة (بلول، صابر، 2009)، ودراسة (الشيباني، مصباح، 2014)، ودراسة (جامعة الدول العربية وآخرون 2012). واعتمدت دراسة (الغرايبي، فاكور، 2011) على الدراسة النظرية.

أما الدراسة الحالية فقد اعتمدت على الدراسة النظرية من خلال استخدام العديد من البحوث والدراسات التي اهتمت باستراتيجية تمكين وريادة المرأة الإماراتية، فضلاً عن الإحصاءات والسجلات والمنشورات التي ناقشت وحللت هذه الاستراتيجية وتناولتها.

1. ما هي المرتكزات التي انطلقت منها الاستراتيجية الوطنية (2021/2015)؟

تم الاعتماد في إعداد استراتيجية تمكين وريادة المرأة الإماراتية على نتائج تحليل واقع المرأة فضلاً عن عدد من المرتكزات تمثلت في دستور دولة الإمارات العربية المتحدة، ورؤية الحكومة الاتحادية 2021، واستراتيجيات الحكومات المحلية في إمارات الدولة، ووثيقة قيم وسلوكيات المواطن الإماراتي، ومنهاج عمل ييجين، وخطة التنمية لما بعد 2015، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والاتفاقيات الدولية ذات العلاقة، واستراتيجية النهوض بالمرأة العربية، ومؤشرات التنافسية العالمية (الاتحاد النسائي العام، 2015، أ: 62-63).

أن نظرة فاحصة لكل هذه المرتكزات المحلية منها والإقليمية والدولية، فضلاً عن مراعاتها لدستور الدولة واستراتيجيات الحكومات المحلية والوثائق المحلية ومنهاج ييجين وكل تلك المرتكزات يؤكد مسألة أساسية تتمثل في مدى التناغم والانسجام بين كل تلك المرتكزات في اتجاه نحو تطوير وتقديم وتحديث المرأة الإماراتية، وكل ذلك يلعب دوراً هاماً في نجاح هذه الاستراتيجية في تحقيق أهدافها في المستقبل، خاصة وأن هذه الاستراتيجية تراعي الواقع السياسي والاجتماعي والقانوني للمرأة الإماراتية، بالإضافة إلى مراعاة القوانين والمواثيق والمعاهدات الإقليمية والدولية، وبالتالي يعد كل ذلك مرتكزاً مهماً في الانطلاق بواقع المرأة الإماراتية وإحداث نقلات نوعية متتابعة من أجل تحقيق العدالة والمساواة الكاملة بينها وبين الرجل، وأن ما يحسب لهذه الاستراتيجية أنها استطاعت أن تضع أهدافاً كبيرة لتمكين وريادة المرأة الإماراتية مع مراعاة النسيج الاجتماعي والثقافي لمجتمع الإمارات، بمعنى أنها هدفت لتمكين وريادة المرأة في مجتمعتها ودون انسلاخها من واقعها الاجتماعي والقيمي وأنماط السلوك

المعتمدة في الدولة، حيث أن تمكين وريادة المرأة بعيداً عن المرجعية الدستورية والقانونية والاجتماعية والثقافية الوطنية ربما سيؤول إلى الفشل، وهذا ما استطاعت الاستراتيجية أن تتجنبهما من خلال اعتماد مرتكزات اجتماعية وقانونية وثقافية محلية وإقليمية ودولية منسجمة ومتناغمة، وبالتالي فإن ذلك سيسهم في إنجاح الاستراتيجية في تحقيق أهدافها طالما أنها وفرت منذ البداية مختلف عناصر النجاح فيه.

لقد حرصت الاستراتيجية في بدايتها على توافر عوامل النجاح من خلال الإطار السياسي والتشريعي الداعم لتنفيذ الاستراتيجية وإدماجها ضمن الخطط الاستراتيجية المؤسسية، وبالتالي أصبحت هذه الاستراتيجية بمثابة دليل عمل وإطاراً مرجعياً لمؤسسات الدولة جميع، مما سيوفر دعماً سياسياً من قادة الدولة جميع، فضلاً عن توفر القوانين والتشريعات التي تساند هذه الاستراتيجية، وتعطيها دفعةً مؤسسية أعلى صعيد مختلف أجهزة الدولة، كما أكدت الاستراتيجية على أن من أهم عوامل نجاحها هو الشراكة الفاعلية على المستويين الاتحادي والمحلي، ليس ذلك فحسب وإنما على مؤسسات المجتمع المدني عبر أطر تنظيمية ملائمة، كما ركزت الاستراتيجية على أهمية المتابعة والمراجعة والتقييم المستمر في إنجاح الاستراتيجية، باعتبار ذلك من أهم مبادئ التخطيط السليم، وبالتالي فقد وفرت الاستراتيجية عنصراً هاماً من عناصر نجاحها، وركزت على هذه الخطوة الهامة من الناحية العلمية والموضوعية، فالواقع يتغير باستمرار وبالتالي على أية خطة استراتيجية أن تكون قادرة على التكيف والاستجابة لتلك التغيرات، كما أن التنفيذ الفعلي لعناصر الاستراتيجية قد يصطدم ببعض المعوقات وبالتالي على الاستراتيجية مراعاة ما يستجد من ظروف ومعوقات قد تقف في طريق تنفيذ أهدافها وتطلعاتها (الاتحاد النسائي العام، 2015: 64).

2. ما هي الأولويات التي ركزت عليها الاستراتيجية الوطنية (2015/2021)؟

اعتمدت الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة الإماراتية على عدد من الأولويات التي اعتبرتها مبادئ عمل يبنى عليها وتعد لها الأهمية القصوى في العمل نحو تحقيق أهدافها الأساسية، ومن هذه الأولويات ما يأتي:

الأولوية الاستراتيجية الأولى: البناء على الإنجازات المتحققة للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والحفاظ على استدامة تلك الإنجازات والمكاسب، والاستمرار في بناء قدرات المرأة بما يضمن توسيع نطاق مشاركتها التنموية (الاتحاد النسائي العام، 2015: 65):

شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة تحولات جذرية كبيرة في مجالات الحياة جميع، وعند الحديث عن تمكين المرأة الإماراتية ومشاركاتها المجتمعية فقد شهدت نقلات نوعية في تاريخ الدولة، حتى أصبحت مثلاً يحتذى في مجال التنمية البشرية والتنمية الشاملة، فقد تم تأسيس الاتحاد النسائي في دولة الإمارات في سنة 1975، حيث أسهم بشكل فاعل في تفعيل وتمكين المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما ساهم هذا الاتحاد بالتعاون مع منظمات ومؤسسات رسمية وشعبية محلة ودولية في وضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات المتعددة من أجل تمكين المرأة الإماراتية وزيادة مشاركتها في مجالات الحياة جميع، ومن أهم نتائج ذلك وضع الاستراتيجية الوطنية لتقدم المرأة الإماراتية في عام 2002، الذي جاء امتداداً للمؤتمر العالمي للمرأة الذي عقد في بيجين عام 1995، كما أن هذه الاستراتيجية جاءت استجابة للجهود والحاجات المحلية التي تتطلب تنمية وتطوير المرأة وزيادة فاعلية مشاركتها في مجالات الحياة كافة، على الرغم من أنها انطلقت من الأساس بناءً على رغبة القيادة السياسية في الدولة ممثلة في رأس الدولة وأركانها جميع والنخب السياسية والاجتماعية والثقافية من الرجال والنساء.

بعد كل تلك الجهود المبذولة من قادة الدولة ومؤسساتها المتعددة ومن مؤسسات المجتمع المدني وبإسناد ودعم من المؤسسات الدولية المعنية بشؤون المرأة، فقد اضطلع الاتحاد النسائي العام في دولة الإمارات العربية المتحدة بدور إنجاز استراتيجية تمكين وريادة المرأة الإماراتية (2021/2015)، دعماً وتطوراً للإنجازات السابقة في هذا المجال، بل والاهتمام بالبناء على ما تحقّق من جهود في مجال تعزيز مشاركة وتمكين المرأة الإماراتية، وبالتالي كان لازماً الاستفادة من ذلك التراكم البنائي، إذ ركزت الاستراتيجية الحالية في صدر أولوياتها على البناء على الإنجازات المتحققة للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وبدأت من حيث انتهت الاستراتيجية السابقة، في سبيل الاستفادة مما تحقّق من إنجازات تستحق البناء عليها، كما اهتمت الاستراتيجية بالحفاظ على استدامة تلك الإنجازات والمكاسب، والاستمرار في بناء قدرات المرأة بما يضمن توسيع نطاق مشاركتها التنموية، ولذلك يكون لدينا في دولة الإمارات تطور وتقدم متراكم يكمل بعضه بعضاً، لكي تستمر مسيرة التحديث في المجتمع الإماراتي وتصل إلى تحقيق أهدافها المحددة في استراتيجية تمكين وريادة المرأة الإماراتية الحالية.

على الرغم من توفر الأطر القانونية في دولة الإمارات إلا أن الاستراتيجية الحالية اهتمت بإيجاد إطار تشريعي ومؤسسي داعم للمرأة ويتماشى مع أفضل الممارسات في مجال تمكين المرأة،

فقد تحول المجتمع بمؤسساته جميع الرسمية وغير الرسمية بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني إلى مظلة من الأدوات والآليات المساهمة في تنفيذ تلك الاستراتيجية، مع التعاون فيما بينهما من أجل إحداث نقلات نوعية في تمكين ومشاركة المرأة الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكل ذلك قد تم بالتوافق مع التزامات الدولة بالمواثيق والمعاهدات الدولية ذات العلاقة بشؤون المرأة، لذلك نجد أن دولة الإمارات العربية المتحدة حرصت على الانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية، كما أنها صادقت على الكثير من المعاهدات والاتفاقيات الدولية المهتمة بشؤون المرأة والطفولة وحقوق الانسان، فضلاً عن ذلك فقد نصت المادة (125) من الدستور على أن «تقوم حكومات الإمارات باتخاذ ما ينبغي من تدابير لتنفيذ القوانين الصادرة عن الاتحاد والمعاهدات والاتفاقيات الدولية التي يبرمها، بما في ذلك إصدار القوانين واللوائح والقرارات والأوامر المحلية اللازمة لهذا التنفيذ، وللسلطات الاتحادية الإشراف على تنفيذ حكومات الإمارات للقوانين والقرارات والمعاهدات والاتفاقيات الدولية والأحكام القضائية الاتحادية. وعلى السلطات الإدارية والقضائية المختصة في الإمارات، تقديم كل المساعدات الممكنة لسلطات الاتحاد في هذا الشأن» (الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي، 2015: 52).

لقد أسهم كل ذلك التعاون والتكامل في رفع مستوى مشاركة المرأة كماً ونوعاً في مجالات الحياة جميع، من بينها زيادة تمثيلها في مواقع السلطة واتخاذ القرار، ففي مجال التمكين السياسي وعلى الرغم من أن المشاركة السياسية للمرأة الإماراتية حديثة عهد، حيث بدأت في عام 2006، وإن التمثيل النيابي للمرأة الإماراتية في المجلس الوطني في عام 2006، إلا أن عدد السيدات في هذا المجلس بلغ (9) سيدات ونسبة مقاعد وصلت حوالي (22.5 %) في عام 2007 (مركز دراسات مشاركة المرأة العربية، 2008: 32)، ولكن هذه النسبة انخفضت إلى حوالي (17.5 %) متمثلة بوجود (7) نساء في الفصل التشريعي الخامس عشر في عام 2011، ولكن مشاركة المرأة ارتفعت بشكل كبير في عام 2015 لتصل إلى (48 %)، وفي الوقت الراهن تتولى سيدة إماراتية رئاسة المجلس الوطني الاتحادي (منظمة المرأة العربي، 2016: 12)، كما احتلت الإمارات المرتبة الأولى في تمكين المرأة قيادياً وبرلمانياً وفقاً للتقرير السنوي 2013 لمركز دراسات مشاركة المرأة التابع لمؤسسة المرأة العربية (البسطي، عفرأ، 2014)، الأمر الذي يعزز الصورة المثالية للمرأة الإماراتية والتي تطمح الدول بتحقيقها في مجالات الحياة كافة، وهذا ما سعت إلى تحقيقه استراتيجية تقدّم المرأة (2002) كما هدفت إلى استكمالها استراتيجية تمكين وريادة

المرأة الإماراتية ووضعها ضمن أولوياتها.

من أجل تحقيق ذلك، وضعت هذه الاستراتيجية من بين أولوياتها تعزيز قدرة المؤسسات الحكومية (الاتحادية والمحلية) فضلاً عن المؤسسات الخاصة، في اعتماد سياسات وتشريعات وميزانيات تراعي منظور النوع الاجتماعي، كما أن ما يحسب لاستراتيجية تمكين وريادة المرأة الإماراتية أنها وضعت من بين أولوياتها الحفاظ على النسيج الاجتماعي وتماسكه من خلال تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة لبناء مجتمع قوي ومتربط قادر على مواكبة التغيرات المستجدة، فالتنقلات النوعية المفاجئة في وضع المرأة وتمكينها وريادتها قد يضر في تماسك المجتمع وقد يعرض نسيجه الاجتماعي للخطر، ولكن استراتيجية تمكين وريادة المرأة قد تبنت لذلك ووضعته ضمن أولوياتها، فالدولة وقيادتها السياسية لا ترغب في تحديث يهدد الأمن الاجتماعي، بل على العكس من ذلك ينبغي أن يكون التحديث والتطوير بشكل يخدم المجتمع ومثاقه وأمنه الاجتماعي، وقد ساهم في ذلك ما وضعته الاستراتيجية في أولوياتها من ضرورة توفير مقومات الحياة الكريمة والأمن وتحقيق الرفاهية الاجتماعية بأسس عالية الجودة ووفق المعايير الدولية، بل وقد فاقت على المعايير الدولية في الكثير من الدول المتقدمة، وكل ذلك سيسهم في تنمية روح الريادة والمسؤولية وتعزيز مكانة المرأة في المحافل الإقليمية والدولية، لذلك فإن تمكين المرأة الإماراتية لم يكن عبئاً عليها، وإن زيادة مشاركتها في مجالات الحياة كان بمثابة تحد لها، وقد اثبتت أنها بحجم التحدي وبمستوى المسؤولية من خلال ما قدمته في جميع الجوانب الاقتصادية والسياسية والعلمية والاجتماعية، وبمستويات عالمية، حتى أصبحت المرأة الإماراتية بمراتب عليا عالمياً.

الأولوية الاستراتيجية الثانية: الحفاظ على النسيج الاجتماعي وتماسكه من خلال تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة لبناء مجتمع قوي وتماسك قادر على مواكبة التغيرات المستجدة (الاتحاد النسائي العام، 2015: 69):

إن ما يحسب لاستراتيجية تقدم المرأة لعام (2002) واستراتيجية تمكين وريادة المرأة الإماراتية للأعوام (2015-2021) أنها جعلت من أولوياتها الحفاظ على النسيج الاجتماعي وتماسكه، وتمثل ذلك خلال تكامل الأدوار بين الرجل والمرأة من أجل بناء مجتمع قوي وتماسك قادر على مواكبة التغيرات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية المستجدة، لأن إقحام المجتمع الإماراتي في تغييرات شاملة في مجالات الحياة جميع دون مراعات للنسيج الاجتماعي وتكامله قد يترتب عليه انعكاسات خطيرة على الأسرة والمجتمع، لذلك يجب تعزيز تكامل الأدوار

الاجتماعية بين أفراد الأسرة بما يمكن المرأة من القيام بأدوارها لبناء جيل ومجتمع متلاحم ومزدهر.

لا يتوقف هذا الأمر على المرأة فقط إنما يتطلب من الرجل أن يكون مواكباً لما يجري من تحديث للمجتمع، وبشكل متوازٍ مع تعزيز قدرة المرأة على مواجهة التحديات والظواهر الاجتماعية المستجدة على المجتمع الإماراتي جراء عملية التحديث والتطوير، فقد شهدت العديد من المجتمعات ظواهر سلبية هددت الأمن الاجتماعي لتلك الدول بسبب عدم الاهتمام في تعزيز الأدوار الاجتماعية للمرأة والرجل داخل الأسرة الواحدة، حيث ارتفعت معدلات الطلاق والجريمة والجنوح والمشكلات الاجتماعية المختلفة في العديد من الدول النامية وحتى المتقدمة، وهذا ما استطاعت استراتيجية تمكين المرأة وريادتها في الإمارات أن تتجنبه، فقد جاء اهتمام هذه الاستراتيجية منسجماً ومتناغماً مع قيم اجتماعية وثقافية تعد من ثوابت هذا المجتمع، وانطلقت الاستراتيجية من القيم التي تؤصل الهوية الوطنية والمبنية على لغة التسامح الحوار لدى المرأة ولدى جميع أبناء المجتمع رجالاً ونساءً، حيث ركزت على منظومة قيم يجمع عليها جميع أفراد المجتمع (الاتحاد النسائي العام: 2015، أ: 60-61) مثل العدالة، والتنمية والعدالة دعامتان أساسيتان للسلم والأمن الاجتماعي في أي مجتمع، لذا توجهت الاستراتيجية إلى إزالة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتوفير الإنصاف بما يضمن للمرأة الإماراتية الاستفادة من ثمار عملية التنمية، يكون الإنسان محوراً الرئيسي وقطب التنمية وأداتها التي من خلالها تنفذ أهدافها وتطلعاتها، كما أن الإنسان هو هدف عملية التحديث والتطوير في أي مجتمع. كما يشير دستور دولة الإمارات صراحة في المادة (14) إلى أن «المساواة والعدالة الاجتماعية، وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين، من دعائم المجتمع، والتعااض والتراحم صلة وثقى بينهم» (الاتحاد النسائي العام، 2014: 11).

إن قيمة العدالة قد لا تعني شيئاً ما لم تستند إلى قيمة أخرى تتمثل في الشفافية، لذا سعت الاستراتيجية إلى تعزيز الشفافية فيما يتعلق بحرية تدفق المعلومات والمعرفة بأوسع مفاهيمها خدمة لعملية التخطيط الاستراتيجي، كما أن أي تخطيط لن يكتب له النجاح ما لم يشترك جميع أفراد المجتمع بحس الشراكة والتعاون، لذلك كان من الضروري أن تسعى الاستراتيجية إلى تعزيز العمل بروح الفريق الواحد من أجل تحقيق رؤية الحكومة 2021، من أجل تحسين الخدمات كماً ونوعاً وتحقيق رسالة المرأة وتحقيق دورها في التنمية المستدامة، وكل ما تقدم من قيم أصيلة

في المجتمع الإماراتي كانت تنسجم مع القيمة الأسمى التي سعت إليها الاستراتيجية والمتمثلة في مفهوم المواطنة، ففي ظل قيمة المواطنة والاحساس بالهوية الوطنية يتشارك جميع مواطني الدولة في تشكيل شخصية المرأة الإماراتية ومنحها خصائص تميزها عن غيرها من نساء العالم، من خلال التمسك بقيم المجتمع والتمسك بالهوية الوطنية وبما يعزز تماسك وتلاحم المجتمع.

الأولوية الاستراتيجية الثالثة: توفير مقومات الحياة الكريمة والأمن والرفاه الاجتماعي بأسس عالية الجودة للمرأة (الاتحاد النسائي العام، 2015، أ: 73):

ركزت الاستراتيجية على عدد من الأهداف مثل توفير خدمات ورعاية طبية للمرأة تعزز صحتها الجسدية والنفسية لضمان رعاية صحية آمنة للمرأة، ومع أن دولة الإمارات عامة يحصل أبنائها على الرعاية الصحية بمواصفات عالمية يقل نظيرها في معظم الدول النامية، فقد اهتمت الدولة بتوفير جميع أشكال الرعاية الصحية لجميع سكان دولة الامارات العربية المتحدة، دون تمييز أو تقصير، ولكن هذه الاستراتيجية أعطت اهتماماً أكبر لصحة المرأة ليست الجسدية فقط وإنما النفسية كذلك، فقد ارتفع العمر الوسيط للمرأة من (16.7) سنة في عام 1995، إلى (20.6) سنة في عام 2014، وارتفع متوسط العمر عند الزواج الأول من (23.7) سنة في عام 1995، إلى (25.9) سنة في عام 2010، كما أن معدل الخصوبة انخفض من (130) مولود لكل (1000) امرأة عام 2005، ليصل الى (122) مولود لكل (1000) امرأة في عام 2014، فضلاً عن انخفاض معدل الوفيات للمواطنات من (2.5) لكل (1000) من الإناث سنة 1995 إلى (1.7) في عام 2014 (مركز الإحصاء، 2015)، وكل تلك الأرقام والإحصائيات قد تطورت بشكل تصاعدي لأسباب كثيرة منها توافر الخدمات الصحية المناسبة، وارتفاع مستوى تعليم المرأة الإماراتية، وزيادة فاعلية ومشاركة المرأة في مجالات العمل المتعددة، وهذا يعني زيادة تمكين وريادة المرأة الإماراتية، ومن المؤمل أن تتطور تلك الأرقام بشكل تصاعدي متسارع للأعوام القادمة حتى نهاية استراتيجية تمكين وريادة المرأة الإماراتية في عام (2021).

كما اهتمت الاستراتيجية بتوفير فرص التعليم والتدريب المستمر مع اهتمام خاص باحتياجات المرأة بمختلف خصائصها وفق متطلبات مجتمع المعرفة، فتشير الإحصائيات في مجال تعليم المرأة إلى ارتفاع نسبة القراءة بين الإماراتيات (10 سنوات فأكثر) حوالي (92.6 %) عام 2013 بعد أن كانت (88.5 %) عام 2005، كما انخفضت الأمية بين الإماراتيات (10 سنوات فأكثر) من (20.1 %) في عام 1995، ليصل إلى (7.4 %) في عام 2013، وارتفع عدد الملتحقات في

التعليم العالي من (16.619) طالبة عام 2008، ليصل إلى (23.415) طالبة عام 2013 (مركز الإحصاء، 2015)، كما رسمت استراتيجية تمكين وريادة المرأة الإماراتية خطط هامة من أجل رفع هذه الأعداد إلى أعلى مستوى ممكن في عام (2021)، ويضاف ذلك إلى كل إطلاق مشروع المرأة والتكنولوجيا المخصص لمحو الأمية الالكترونية للمرأة، فضلاً عن افتتاح مركز المعلومات للتدريب التقني في الاتحاد النسائي العام في سنة 2006 بالتعاون مع شركة مايكروسوفت ومعهد التعليم الدولي، وإقامة ورش العمل مثل ورشة (تخطيط الأعمال من أجل الاستدامة) و (طموح بلا حدود) لتدريب المدربات (الشامسي، ميثاء، 2015: 23).

أما في مجال العمل فتشير الإحصائيات إلى زيادة نسبة المواطنات من القوى العاملة من (10.5%) عام 1995، لتصل إلى (30.9%) في عام 2014، فضلاً عن ارتفاع معدل المشاركة المنقح للإناث من (7.5%) من إجمالي القوى العاملة عام 1995، إلى (29.9%) في عام 2014، كما ارتفعت نسبة مشاركة الإناث المواطنات المشتغلات من إجمالي المشتغلين من (10.5%) عام 1995، لتصل إلى (27.6%) عام 2014، وارتفعت نسبة الإناث المشتغلات من حملة التعليم ما بعد الثانوي وما قبل الشهادة الجامعية من (10.5%) تقابلها (6.3%) للذكور في عام 2005 لتصل إلى (15.6%) مقابل (7.7%) للذكور في عام 2014، وبلغت نسبة المشتغلات من حملة شهادة البكالوريوس (43%) مقابل (23.7%) للذكور في عام 2014، بعد أن كانت (48.6%) للإناث تقابلها (17.7%) للذكور في عام 2005، كما بلغت نسبة المشتغلات من حملة التعليم العالي من الإناث حوالي (7.5%) مقابل (8.2%) للذكور في عام 2014، في حين كانت نسبة الإناث حوالي (4%) مقابل (3.1%) في عام 2005 (مركز الإحصاء، 2015).

ولم تغفل كذلك عن توفير الحماية والوقاية والبيئة الداعمة للمرأة من الفئات ذات الخصوصية كالأرامل و وكبيرات السن واللاتي يقمن بإعالة أسرهن، وتوفير الظروف البيئية السليمة لقيام حياة مديدة للمرأة تقوم على استدامة البيئة لأجيال المستقبل، فليس الأجيال الحاضرة مهمة فقط إنما هناك أهمية كبيرة أيضاً للأجيال القادمة، وطالما أن الأجيال الحاضرة تستمتع وتستفيد من البيئة فليس أقل من ذلك أن تستفيد وتستمتع أجيال المستقبل بهذه البيئة، وكل ذلك يأتي بالتزام مع عملية تطوير البنى التحتية المناسبة المراعية لاحتياجات المرأة بمختلف فئاتها لتمكينها من ممارسة الأنشطة المتعددة في الدولة، وهذا ما تشير إليه الإحصاءات المستهدف تحقيقها حسب رؤية دولة الإمارات لعام 2021، ومنها رفع نسبة جودة الهواء إلى (90%)، ورفع

نسبة النفائات المعالجة من إجمالي النفائات المنتجة إلى (75 ٪)، وزيادة نسبة اسهام الطاقة النظيفة إلى (24 ٪)، والانتقال بمؤشر الجاهزية الشبكية لقطاع الاتصالات والتكنولوجيا إلى مرتبة أفضل (20) دولة في العالم، وتطوير مؤشر البنية التحتية كوسائل النقل وخطوط الكهرباء والاتصالات إلى المرتبة الأولى في العالم، وزيادة مؤشر الأداء اللوجستي لتكون من بين أفضل عشرة دول في العالم، وزيادة قيمة مؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي ومؤشر جودة البنية التحتية للموانئ ومؤشر الخدمات الالكترونية (الذكية) إلى المرتبة الأولى عالمياً، أما مؤشر زمن حصول المواطن على قرض أو مسكن فقد كان المستهدف (سنتين من تاريخ التقديم) (جدول المؤشرات الوطنية، رؤية 2021 للأمارات العربية المتحدة).

الأولوية الاستراتيجية الرابعة: تنمية روح الريادة والمسؤولية وتعزيز مكانة المرأة الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية (الاتحاد النسائي العام، 2015. أ: 79):

ركزت الأولوية الرابعة على تنمية روح الريادة والمسؤولية وتعزيز مكانة المرأة الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية، فالمرأة الإماراتية لن تبقى حبيسة حدود الامارات، إنما ينبغي لها أن تكون متفوقة ورائدة على المستوى الإقليمي بل وعلى المستوى الدولي، وهي تستحق هذه المكانة وقادرة على تحقيق طموحات قيادتها في التفوق والريادة الدولية والعالمية، وقد أثبتت المرأة أنها بمستوى هذه المسؤولية، ولكن ذلك ينبغي أن يتم من خلال تطوير وتعزيز دور الآليات الوطنية المعنية بتمكين المرأة ودعمها، لضمان ريادة المرأة في مختلف المحافل والأصعدة، ويتطلب ذلك تبني مؤشرات عالمية لقياس التقدم المحرز في مجال تمكين المرأة، وعدم الاعتماد على المؤشرات المحلية داخل الدولة، الأمر الذي لا يمكن أن يتم بدون تعزيز صورة المرأة الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية، وهذا ما تسعى الاستراتيجية إلى تحقيقه في نهاية المدة المقررة لها في عام 2021، وقد قطعت الإمارات شوطاً مهماً في هذا السبيل حيث كانت أول دولة خليجية ترشح امرأة (د. رفيعة غباش) لرئاسة جامعة الخليج العربي، وعينت وزيرة للاقتصاد (الشيخة لبنى القاسمي) ووزيرة للشؤون الاجتماعية (مريم الرومي) وعدد من الوكيلات المساعدات (مريم سلطان لوتاه، 2007: 15)، وبلغ عدد الدبلوماسيات الإماراتيات (40) دبلوماسية موزعين بين ديوان الوزارة والبعثات الدبلوماسية خارج الدولة (مريم سلطان لوتاه، 2007: 20)، وارتفع تمثيل المرأة في مجلس الوزراء بآخر تشكيلة حكومية (27.5 ٪) بعد دخول خمس وزيرات جديدات ليرتفع عدد الوزيرات في مجلس الوزراء إلى ثماني وزيرات (جريدة البيان الرسمية، 11 فبراير 2016).

لم يقتصر الأمر على تمكين المرأة في داخل دولة الإمارات، إنما هدفت الاستراتيجية إلى زيادة المرأة على مختلف الصعد إقليمياً ودولياً، فقد ذكرت مجلة «فوربس» الشرق الأوسط في عام 2014 أن المرأة الإماراتية تصدرت قائمة أقوى سيدة عربية بواقع (26) سيدة إماراتية (الشامسي، ميثاء، 2015: 86)، كما حصلت المرأة الإماراتية على المركز الأول على مستوى الشرق الأوسط من حيث المساواة بين الجنسين في مجالات الحياة مثل جودة التعليم والاقتصاد والرعاية الصحية والمشاركة السياسية كما أورده التقرير الصادر في عام 2013 عن المنتدى الاقتصادي العالمي (الشامسي، ميثاء، 2015: 46-47)، كما تصدرت دولة الإمارات العربية مؤشر احترام المرأة عالمياً في الحفاظ على كرامتها وتعزيز مكانتها، فقد ذكر ذلك تقرير مؤشرات التطور الاجتماعي في دول العالم الصادر عن مجلس الأجنحة الدولي التابع للمنتدى الاقتصادي العالمي لعام 2014 (الاتحاد النسائي العام، 20-15 ب: 95).

2. ما هو مستقبل المرأة الإماراتية بعد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية (2021/2015)؟

سعى هذا البحث إلى توفير إجابة حول مستقبل المرأة الإماراتية بعد إتمام تنفيذ استراتيجية تمكين وريادة المرأة (2021/2015)، ومن خلال ما تقدم من إحصائيات وبيانات، ومن خلال تحليل هذه الإحصائيات والبيانات ومسيرة تمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات التي ركزت على هدف استراتيجي يتمثل في الوصول بالمجتمع عامة والمرأة خاصة إلى أعلى المراتب في مختلف مجالات الحياة، فقد رصدت استراتيجية تمكين وريادة المرأة الإماراتية أهدافاً تسهم في إحداث نقلة نوعية في واقع المرأة الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتعليمي والصحي والسياسي، وإن تتبع بيانات المرأة الإماراتية يعكس وجود تطور وتحديث يشمل هذا الواقع بشكل طفرات متلاحقة تبني كل واحدة منها على سابقتها، من أجل تحقيق تراكم يخدم طموح قيادة الدولة ويسهم في إنجاز التحول الاجتماعي، فقد تحقق تطور كبير في هذا الواقع في السنوات الأخيرة، ولكن الطموح والجهود الحثيثة التي تبذلها القيادة الرشيدة للدولة برئاسة صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وبقيّة أصحاب السمو أعضاء المجلس الأعلى حكام الإمارات، أكبر مما هو متحقق، بالإضافة إلى الدعم غير المحدود لرائدة العمل النسائي في دولة الإمارات العربية المتحدة سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك (أم الإمارات)، والذين يطمحون في

تمكين المرأة وريادتها على مستوى العالم وليس على المستوى المحلي والإقليمي، ليس ذلك فحسب، فالأهداف أكبر من ذلك للوصول بمجتمع الإمارات عامة والمرأة الإماراتية خاصة إلى المرتبة الأولى في جميع مناحي الحياة.

السؤال هنا، هل يمكن تحقيق أهداف الاستراتيجية كما هو مرسوم لها؟ وهل يمكن تحقيق طموحات القيادة في دولة الإمارات؟ وما هو مستقبل المرأة الإماراتية بعد تنفيذ الاستراتيجية في عام (2021)؟ وللإجابة على هذه التساؤلات يمكننا القول إن المرأة الإماراتية تحظى بدعم هائل من قبل قيادة الدولة بخاصة الدعم والتشجيع الاستثنائي الذي تقدمه أم الإمارات، سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك، التي أطلق عليها اسم أم العرب من قبل منظمة المرأة العربية، الأمر الذي يسهم بشكل كبير في تحقيق أهداف الدولة والمجتمع والمرأة الإماراتية في تحقيق كل ما يطمحون له، خاصة أن أم الإمارات تمتلك إرادة وعزيمة لا تلين وتحمل رؤية ثاقبة ورسالة خير ومحبة وإصرار لتحقيق أهداف الاستراتيجية، وفي هذا الصدد تقول أم الإمارات الشيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة: «لقد كشفت لنا المراجعة الشاملة للسنوات الماضية أن الإنجازات التي تحققت على جميع الصعد فاقت التوقعات ولم تشكل التحديات إعاقة أمام طموحاتنا، بل مكنتنا من التفكير بشكل منهجي في طرح وسائل وطرائق أسهمت في تذليلها لنصل إلى مستويات جعلت العالم ينبهر بما تحققت للمرأة الإماراتية من مكاسب في فترة قصيرة من عمر الدولة» (الاتحاد النسائي العام، 20-15:أ21).

من مقولة أم الإمارات نستلهم الكثير من العبر منها أن استراتيجية تمكين وريادة الإمارات تقوم بمراجعة شاملة للإنجازات التي سبق وأن تحققت، وأن هذه المراجعة أثبتت أن هذه الإنجازات فاقت وتجاوزت ما هو مخطط لها، فضلاً عن أن المراجعة بيّنت أن التحديات لم تقف عائقاً أمام تحقيق طموحات القيادة، وأن هذه التحديات ساهمت في اتخاذ التفكير المنهجي لطرح وسائل وخيارات تسهم في تذليل المعوقات والتخلص منها، وكل ذلك أدى إلى تحقيق الأهداف بمستويات جعلت كل العالم يشيد بإنجازات والمكاسب التي تحققت للمرأة الإماراتية، في وقت قصير من عمر الدولة.

إن من أهم العناصر التي تدعو للتفاؤل في تحقيق أهداف الاستراتيجية الحالية هو ذلك المبدأ الذي اعتمدته والمتمثل في البناء التراكمي، فقد انطلقت هذه الاستراتيجية من مبدأ تراكم

الإنجازات، ولم تهدر فرصة ما تحقق من إنجازات في المراحل والسنوات السابقة، وبما أن الاستراتيجية الحالية جاءت بمثابة مكمل لاستراتيجية تقدم المرأة الإماراتية المقررة في عام (2002)، فهذا يعني أن هناك بناء تراكمياً واستفادة قصوى من الخطوات التي حققتها الاستراتيجية السابقة، وعلى الاستراتيجية الحالية مواصلة عملية تحديث المجتمع وتمكين وريادة المرأة الإماراتية، وهذا ما يؤكد إمكانية تحقيق أهداف وطموحات الاستراتيجية الحالية، فقد كان أول أولويات استراتيجية تمكين وريادة المرأة الإماراتية بناءً على ما تحقق من إنجازات للمرأة الإماراتية والمحافظة على ديمومة تلك الإنجازات والمكاسب، والاستمرار في بناء القدرات بما يضمن زيادة مشاركة المرأة التنموية، أن الالتزام بما تحقق سابقاً يساهم في مواصلة المكاسب والبناء عليه في سبيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية جميع.

كل ما تقدم من شروط ومبادئ وأولويات وتشجيع ودعم لا محدود من قبل قيادات الدولة وحكمة سمو الشيخة أم الإمارات وأم العرب يعطينا القدرة على استشراف مستقبل المرأة الإماراتية، وأن هذا المستقبل سيكون زاهراً تفتخر به كل امرأة إماراتية، بل ويفتخر به كل مجتمع الإمارات، فقد توفر للمرأة الإماراتية ما لم يتحقق لغيرها في الدول النامية، بل وحتى بعض الدول المتقدمة، إن المرأة الإماراتية تتفوق في مجالات الحياة جميع، ففي التعليم أصبحت المرأة الإماراتية تنافس الرجال وتحتل مكانة متميزة، وفي مجال الصحة تحصل المرأة الإماراتية على خدمات ورعاية صحية تفوق ما تحصل عليه المرأة في أغلب دول العالم، وفي مجال التمكين الاقتصادي تتفوق المرأة وتحصل على حقوقها كاملة، وفي مجال التشريعات والقوانين الإماراتية تحصل المرأة على حقوق مساوية للرجل تماماً، وليس هناك تمييز أو فرق بينها وبين الرجل في المكاسب والمرتبات والامتيازات، وفي مجال العمل فقد دخلت المرأة الإماراتية في جميع مجالات العمل من العمل الدبلوماسي وفي التعلم والتدريب والإعلام والفنون والشرطة والجيش كما دخلت في مجال سيدات الأعمال، وبالعالم في مؤسسات المجتمع المدني، وفي مجال التمكين السياسي للمرأة فقد تولت الكثير من المناصب القيادية وصنع القرار كوزيرة وسفيرة وعضواً في المجلس الاتحادي وفي القضاء والادعاء العام، ولم يكن كل ذلك في داخل الدولة فحسب إنما حتى على المستوى الإقليمي والدولي من خلال اشتراك المرأة الإماراتية في عضوية أو رئاسة العديد من المنظمات الإقليمية والدولية، وكذلك احتلت المرأة الإماراتية في مجال الرياضة حيث شاركت بأغلب الفعاليات الرياضية المحلية منها والإقليمية والدولية وأثبتت أنها بمستوى المسؤولية وتستحق المكانة التي حصلت عليها في الدولة.

إن مستقبل المرأة الإماراتية يتوقف على عدد من العوامل التي تدفع بهذا المستقبل نحو الإشراق والازدهار، ومن خلال البحث الذي بين أيدينا، والعديد من البحوث والدراسات المحلية والإقليمية والدولية التي تشير بمجملها إلى أن كل عوامل ازدهار المرأة الإماراتية في مناحي وصعد الحياة متوافرة وبشكل يدفع بالمرأة نحو الرقي والتمكين والريادة، رغم استمرار بعض التحديات بخاصة ما يتمثل في الجانب الاجتماعي والثقافي من ناحية القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية (Al Gharaibeh, Fakir, 2015)، وأن عملية التحديث في هذا الجانب تحتاج إلى مزيد من الجهود والوقت، ولكن من خلال تكاتف جهود جميع أركان القيادة في الدولة وبرعاية خاصة من أم الإمارات وتكاتف جهود مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وجميع وسائل الإعلام سيسهم في التسريع بعملية التغيير الاجتماعي والثقافي وبشكل يمكن المرأة ويدفعها نحو الريادة والرقي، كما أن الانطلاق بمنهجية علمية موضوعية في تحليل ودراسة هذه التحديات سيشكل أفضل وسيلة لتجاوز هذه التحديات والتغلب عليها كما قالت أم الإمارات سمو الشبيخة فاطمة بنت مبارك رئيسة الاتحاد النسائي العام، الرئيسة الأعلى لمؤسسة التنمية الأسرية، رئيسة المجلس الأعلى للأمومة والطفولة.

نتائج البحث

يمكن تلخيص أهم نتائج البحث كما يلي:

1. فيما يخص التساؤل الأول حول المرتكزات التي انطلقت منها الاستراتيجية الوطنية (2015/2021)، يمكن القول إن هذه الاستراتيجية أسندت إلى على عدد من المرتكزات المحلية منها والإقليمية والدولية، فضلاً عن مراعاتها لدستور الدولة واستراتيجيات الحكومات المحلية بالوثائق المحلية ومنهاج بيجين، وربما الأهم من كل ذلك أن أهم مرتكز قامت عليه هذه الاستراتيجية هو المرأة الإماراتية المدعومة بإرادة وعزيمة وتشجيع القيادة السياسية، والرغبة الأكيدة لتحديث المجتمع الإماراتي وتمكينه المرأة الإماراتية وريادتها.
2. التساؤل الثاني حول الأولويات التي ركّزت عليها الاستراتيجية الوطنية (2015/2021)، بيّن أن هذه الاستراتيجية وضعت عدداً من الأولويات كان على رأسها البناء على الإنجازات المتحققة للمرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تحققت في الاستراتيجية السابقة (2002)، والحفاظ على تماسك النسيج الاجتماعي وتكامل

الأدوار بين الرجل والمرأة لبناء مجتمع قوي ومتماسك، وتوفير مقومات الحياة الكريمة والأمنة والرفاه الاجتماعي بأسس عالية الجودة للمرأة، وتنمية روح الريادة والمسؤولية وتعزيز مكانة المرأة الإماراتية في المحافل الإقليمية والدولية.

3. تناول التساؤل الثالث مستقبل المرأة الإماراتية بعد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية (2015/2021)، وقد اتضح أن الاستراتيجية قد راعت جميع مبادئ التخطيط الاستراتيجي السليم، وبالتالي فإن تحقيق الأهداف المنشودة أصبح في متناول اليد، بل وأن الكثير من الإنجازات والمكاسب بات يتحقق يومياً في واقع الحال، وأن ما بقي من أهداف أصبح قاب قوسين أو أدنى من التحقق بفضل تكاتف الجهود وتكاملها التي تبذلها مؤسسات الدولة، وبفضل تبني هذه الاستراتيجية من قبل قيادة تمتلك الرؤية الواضحة والعزيمة والإصرار، وتوفر التشجيع والدعم الدائم لمسيرة تمكين وريادة المرأة الإماراتية.

4. إذا كان من الصعب التنبؤ بما ستحققه الاستراتيجية من أهدافها، بسبب مسيرتها القصيرة التي لم تتجاوز السنة الواحدة، إلا أنه يمكن القول أن ما تم تحقيقه خلال هذه المدة الموجزة من إنجازات ومكاسب تفوق التوقعات، وتكسب احترام وتقدير وثناء جميع المنظمات الدولية والإقليمية المهتمة بشؤون المرأة، وكل ذلك يدفعنا للقول إن المرأة الإماراتية على الرغم من الواقع الممتاز الذي تعيشه من حيث حصولها على الحقوق والامتيازات، أنه ينتظرها مستقبل أكثر إشراقاً وازدهاراً بفضل الجهود الاستثنائية التي تبذلها قيادة الدولة بخاصة ما تقدمه الشيخة فاطمة بنت مبارك برؤيتها الثاقبة وتصميمها وإرادتها القوية على إحداث نقلة نوعية في واقع المرأة الإماراتية وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً وتبنيها مكان الريادة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي.

5. لقد توفر لهذه الاستراتيجية عناصر النجاح كافة، فقد توفر لها التخطيط السليم، وإرادة التغيير، وتكاتف الجهود بين مؤسسات الدولة كافة، والرؤية الثاقبة، والرسالة الواضحة، والأهداف الواقعية والطموحة، والبحوث والدراسات والإحصائيات وجميع مستلزمات النجاح، الأمر الذي قد يؤهل هذه الاستراتيجية لأن تكون نموذجاً مرجعياً للارتقاء بشؤون المرأة على مستوى العالم العربي ودول العالم النامي بشكل واعد وجدير بثقة النجاح على أرض الواقع.

التوصيات والمقترحات

بعد أن اكتمل البحث وجدت الباحثة أن من الضروري كتابة بعض التوصيات والمقترحات، والفرض من هذه التوصيات والمقترحات هو محاولة تعزيز نقاط القوة في استراتيجية تمكين وريادة المرأة الإماراتية، بالوقت نفسه محاولة تجنب التحديات والمعوقات التي قد تقف في وجه تحقيق الأهداف التي تسعى الاستراتيجية إلى تحقيقها، ومن هذه التوصيات والمقترحات:

1. فيما يخص النتيجة الأولى للبحث، وبما أن الاستراتيجية استندت على عدد من المرتكزات المحلية والاقليمية والدولية، فإن هذا التحدي يتطلب سعي جميع أجهزة الدولة على الارتقاء بالمرأة الإماراتية وبما يتناسب وطموحات هذه الاستراتيجية، فضلا عن ذلك على المرأة الإماراتية المساهمة في تحقيق أهداف هذه الاستراتيجية، فعملية التنمية الشاملة التي تنفذ في دولة الإمارات هي للناس ومن الناس وبالناس، بمعنى أن هذه الاستراتيجية هي لخدمة المرأة كما أنها نبعت من طموحات وأهداف وأحلام المرأة الإماراتية، وبالوقت نفسه فإن هذه الاستراتيجية لن يكتب لها النجاح المطلوب بدون جهود ومشاركة المرأة نفسها.
2. بناء على النتيجة الثانية والتي اهتمت بأولويات الاستراتيجية، فالباحثة ترى أن على جميع المؤسسات الإعلامية المرئية والمسموعة والمقروءة مساندة أولويات الاستراتيجية والمساهمة في إنجاح هذا العمل الوطني، في سبيل تحديث المجتمع وتطويره، فضلا عن تفعيل دور الجامعات والمؤسسات التربوية ومؤسسات المجتمع المدني، في مجال نشر الوعي بأهمية الارتقاء بالمرأة الإماراتية.
3. على وفق النتيجة الثالثة والرابعة والتي تناولت مستقبل المرأة الإماراتية بعد تنفيذ الاستراتيجية، وعلى الرغم من كل التفاؤل الكبير في هذا المجال من خلال توفر الدعم السياسي وتفاعل مؤسسات الدولة في تنفيذ هذه الاستراتيجية وتحقيق العديد من أهداف هذه الاستراتيجية، فإن الباحثة توصي الجهات المهتمة بتنفيذها القيام بالمتابعة الدورية والتقييم المستمر والمتواصل من أجل الوقوف فورا على أي خلل يمكن أن يحدث أثناء التنفيذ الميداني لبنود هذه الاستراتيجية.

4. على وفق النتيجة الخامسة التي خرجت بها هذه الدراسة والتي وجدت توافر عناصر النجاح لهذه الاستراتيجية كافة، إلا أنها وجدت أن اغلب الدراسات حول الاستراتيجية

كانت نظرية، وقليل جداً من البحوث والدراسات تعتمد الميدان في جمع المعلومات والبيانات، لذلك فإن الباحثة توصي بإجراء المزيد من الدراسات والبحوث الميدانية، من أجل تنفيذ دقيق لهذه الاستراتيجية، والاستفادة من ثمار العمل الاستراتيجي الذي تخطط له وتطمح بتحقيقه القيادة الإماراتية بخاصة منها جهود أم الإمارات سمو الشيخة فاطمة بنت مبارك.. وهنا يأتي دور الجامعات ومراكز البحث العلمي التي تقع عليها مسؤولية التصدي لمثل هذه البحوث والدراسات الميدانية.

المصادر:

- الاتحاد النسائي العام (2014)، موسوعة تشريعات المرأة في دولة الإمارات، أبو ظبي، الطبعة الثانية.
- الاتحاد النسائي العام (-2015)، الاستراتيجية الوطنية لتمكين وريادة المرأة في دولة الإمارات العربية المتحدة (2015-2021)، أبو ظبي.
- الاتحاد النسائي العام (-2015ب)، الطريق نحو الريادة، أبو ظبي.
- الأمانة العامة للمجلس الوطني الاتحادي لدولة الامارات العربية المتحدة (2015م)، دستور دولة الإمارات.
- البسطي، عفراء (2014)، مساهمة المرأة في المجال السياسي، ورقة قدمت إلى منتدى القيادات العربية النسائية، الدورة الرابعة.
- بلول، صابر (2009) التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع، بحث منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الثاني.
- جامعة الدول العربية وآخرون (2012)، الاستراتيجية الإقليمية: حماية المرأة العربية الأمن والسلام، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، مصر، القاهرة.
- جدول المؤشرات الوطنية (2015)، رؤية الإمارات العربية المتحدة لعام 2021م (<https://www.vision2021.ae/ar/media>).
- جريدة البيان الرسمية (2016)، 11 فبراير، مؤسسة دبي للإعلام، دبي.
- الجهاز المركزي للإحصاء وآخرون/ وزارة التخطيط العراقية (2012) تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة، بغداد.
- حميد، خميس دهام (2012)، التحديث والإصلاح السياسي في الوطن العربي، مجلة مداد الآداب، كلية الآداب، الجامعة العراقية، بغداد، العدد الرابع.

- الشامسي، ميثاء (2015)، أم الإمارات فاطمة بنت مبارك- مبادئ وإنجازات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
- الشلال، خالد أحمد (2005) توجهات المرأة الكويتية بشأن المشاركة السياسية دراسة استشرافية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت.
- الشيباني، مصباح (2014م) المشاركة السياسية للمرأة العربية ومآلاتها المتعثرة في الانتقال الديمقراطي الراهن: التجربة التونسية مثالا، بحث قدم إلى الندوة المغاربية حول «آفاق الديمقراطية التشاركية في دول الحراك الديمقراطي: أي دور للمرأة؟»، والتي أقامتها كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، ابن زهر، أكادير، المغرب، يومي 31 تشرين الأول/ أكتوبر و 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014.
- العامري، صالحة سهيل (2013)، دور المرأة الإماراتية في المشاركة السياسية، رسالة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة (2011)، تقرير تقييمي شامل للاستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية للأعوام 2006-2010، عمان.
- لوتاه، مريم سلطان (2007)، المرأة والمشاركة السياسية في دولة الإمارات، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، عمان، الأردن.
- مركز الإحصاء (2015)، المرأة الإماراتية بين الأمس واليوم (1960-2014)، أبو ظبي.
- مركز دراسات مشاركة المرأة العربية (2008)، التقرير السنوي لواقع حال مشاركة المرأة العربية لعام 2007.
- منشورات رؤية الإمارات من الرابط: (<https://www.vision2021.ae/ar/media>)
- منظمة المرأة العربي (2016) المرأة في القوانين الانتخابية في الدول العربي، القاهرة.
- Al Gharaibeh, Fakir (2011). Women's Empowerment in Bahrain. Journal of International Women's Studies, 12(3), 96. Available at: <http://vc.bridgew.edu/jiws/vol12/iss3>.
- Al Gharaibeh, Fakir (2015) An Exploration of the Evolution of Women's Roles in Societies of the Gulf Cooperation Council Source: Social Development Issues, Volume 37, Number 3, Publisher: International Consortium for Social Development(23)44-Fall 2015, pp. 22

National Strategy for the Empowerment and Entrepreneurship of Emirati Women: Between reality and the future

Noura Naser Al-Krabi

Introduction

National Strategy for the Empowerment and Leadership of U.A.E Women (2015-2021) Between Reality and a Look to the Future

This research purposes to find out the march of the strategy of empowerment and leadership of women in the U.A.E (2015 -2021), also to know the bases from which is started, and the priorities that focused on them, and the future of Emirate women in terms of empowerment and leadership after the national implementation of the strategy.

In this research a number of scientific methods have been used and for the implementing of its objectives such as the comparative method, descriptive and analytical approach. This research has launched from a principal problem which is "What is the role of the National Strategy (2015- 2021) in the empowerment and leadership of U.A.E women?" And from the same problem other ones were derived like a sub-problems such as the bases from which the strategy started? and What are the priorities that focused on this strategy? What the future of Emirate women will look like after the implementation of this strategy?

The research reached a number of conclusions also proposed a number of recommendations and suggestions.

Fundamental terminology (Empowerment, Empowerment and Integration of a special characteristic classes, Gender, Comprehensive Development, Social Responsibility).

• PhD student at the Faculty of Arts and Humanities, Social and Legal Sciences - University of Granada - Spain - United Arab Emirates